الشراكة الاقتصادية بين الرضا الشعبي ورغبات الشركاء (2-2)

أ.د/ محمد أحمد الأفندي

إن المالية العامة في اليمن مازالت تمثل نظاماً للامتيازات الاجتماعية والسياسية وليست مالية عامة تحقق الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية بيد أن تغيير هذا الحال يمثل حلقةً أو جزءاً من بناء شامل للنهوض الاقتصادي والاجتماعي الذي سنتكلم عنه في مقالات قادمة.

> ذكرت في مقالي السابق طبيعة الشراكة ومفهومها وأنماطها المختلفة، وأن اليمن لها تاريخ في الانخراط في الشراكات الاقتصادية ذات المسارات والأبعاد المتنوعة ومنها البعد الاقتصادي.

بيد أن ما يجعل لهذه الشراكة من قيمة كبيرة في هذا الوقت هي في كونها تمثل أحد الركائز الأساسية لانطلاق النموذج التنموي الجديد باعتباره أحد ركائز بناء اليمن الجديد. إضافة إلى أن دور المكون الاقليمي والدولي هو ضرورة في هذه المرحلة الاستثنائية من مسيرة التغيير السلمي. وبناء اليمن الجديد ، وبصورة عامة فإن هناك مجالات مختلفة للشراكة الاقتصادية منها مثلا:

- الاستثمارات المشتركة مع دول الجوار في اطار القطاع الخاص والعام ويأتي في مقدمتها مشاريع ربط المنظومة الكهرباء بالمنظومة الخليجية وكذلك طرق النقل البري والنقل الجوي.
- تنشيط ودعم التجارة البينية العربية ومع دول القرن الافريقي ودول شرق آسيا وأوروبا وأمريكا وتطوير المناطق الحرة (عـدن) وبما يمكن من زيـادة القدرة التصديرية للمنتجات الوطنية. والعمل على تسيير حركة انتقال العمال اليمنيين إلى دول الجوار وبما يمكن من استيعاب العمالة اليمنية التي يتوفر لها مهارات متوسطة بما لا يؤثر على الاقتصاد الوطني.
- دعم جهود تحقيق التكامل الاقتصادي العـربـي وتـقـويـة دور المـؤسـسـات الاقتصادية الاقليمية العربية والاسلامية بما يمكنها من زيـادة دورهـا في اطار التعاون الاقتصادي العربي والإسلامي.
- تطوير الشراكة الاقتصادية لليمن مع المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد) وبما يمكن اليمن من ترسيخ الاندماج الاقتصادي العادل الذي يحقق المصالح الوطنية العليا ، والنظر إلى هذه الشراكة من منظور الملكية الوطنية للبرامج والـرؤى الاقتصادية التي تحتاجها اليمن على المدى المتوسط والطويل .

إلا أن طبيعة المرحلة الاستثنائية التي يمر بها اليمن تتطلب التأكيد على نوعين من متطلبات الشراكة الاقتصادية:

- الشراكة في تقديم العون الاقتصادي العاجل لتلبية متطلبات المرحلة الانتقالية وإنـجـاح مسار التسوية السياسية في اليمن، وتأتي في مقدمة ذلك تمويل الفجوة الاستثمارية اللازمة لإصـلاح البنية التحتية واستعادة مستوى الخدمات العامة التي تضررت في أحـداث 2011، إضـافـة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة ومنها برامج الإغاثة والإيواء والتعمير للمناطق المتضررة ونحوها. ويستهدف هذا النوع من الشراكة تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي كشرط لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- الاستمرار في شراكة اليمن مع العالم فيما يتعلق بشراكة تحدي تنمية الألفية التي تستهدف مجابهة الفقر والبطالة وتحقيق وتائر مرتفعة من التنمية البشرية المستدامة.

ولكن لا ينبغي اغفال وجود تحديات من شأنها أن تؤثر على فاعلية الشراكة ومنها اشكالية واقعية الشراكة المرتبطة مع المؤسسات الاقتصادية الدولية وهي اشكالية ذات بُعدين كبيرين هما:

ـ تعميق فهم مشترك بالملكية الوطنية للرؤى والبرامج الاقتصادية وأن يتفهم شركاء اليمن هذه القضية. وبالتالي فإن عونهم الاقتصادي ينبغي أن يأتي وفقاً للأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاجها اليمن في هذه المرحلة.

ـ أما البعد الآخر، فهو متعلق بإشكالية المقايضة بين تحقيق الرضاء الشعبي في الأجل القصير أو التركيز على قضايا التنمية في الأجل المتوسط، وبمعنى آخر المقايضة بين السياسة الاقتصادية في الأجل القصير المرتبطة بالرضاء الشعبي والسياسة الاقتصادية في الأجل المتوسط التي قد تتصادم مع الرضاء الشعبي.

إن تحقيق الرضاء الشعبي في الأجل القصير يتطلب أن تنفذ الحكومة سياسات اقتصادية واجتماعية متوقعة من المواطنين مثل التوظيف وزيادة برامج الدعم وذلك يؤدي إلى زيادة الأعباء على الموازنة العامة.

أما التركيز على قضايا الأجل المتوسط، فتعني اتخاذ الحكومة قرارات قاسية فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية (كالمشتقات النفطية) وتخفيض الدعومات. وهذه السياسات مصادمة للرضاء الشعبي.

إن طبيعة المرحلة الراهنة،ونظراً لمستوى التوقعات الكبيرة عند المواطنين يتطلب أن تراعي الحكومة هموم المواطنين في هذه الفترة الحرجة وأن تلبي تطلعاتهم حتى وإن كان ثمن ذلك هو زيادة الأعباء على الموازنة .

وبطبيعة الحال، فإن طبيعة هذه المرحلة الحرجة تتطلب أن يتفهم أصدقاء اليمن هذا الضغط الشعبي الذي يؤدي إلى زيادة أعباء الموازنة وأن يسهمو بالتالي في دعم الموازنة العامة بغية تحقيق الاستقرار الاجتماعي في هـذه المرحلة بالذات . ولكن هذا لايفوّت القول بأهمية الشفافية والافصاح عن حقائق الوضع الاقتصادي وحجم الموروث من الأخطاء وخطورة استمرار اختلالات الاقتصاد الوطني مالم تتخذ قـرارات قد تبدو مصادمة للرضاء الشعبي في الأجل المتوسط. مما يعني أننا بحاجة إلى مزيد من الحوارات المجتمعية وصولاً إلى توافق مجتمعي مساند لاصـلاح الاخـتـلالات المالية والاقتصادية القاسية في الأجل المتوسط.

فخلق رأي عـام مساند للتوجهات والسياسات الاقتصادية قد يسهم في تقليل عدم الرضاء الشعبي.

مما يتطلب بذل جهود ملموسة لترشيد الانفاق العام الجاري ومنها تنقية جدول المرتبات للجهازين المدني والعسكري من الوهميين والمزدوجين، وكذلك زيادة كفاءة تحصيل الإيرادات العامة ومنها تحصيل الضرائب المتراكمة عند المكلفين، وغير ذلك مما يمكن عمل الكثير منه.

إن المالية العامة في اليمن مازالت تمثل نظاماً للامتيازات الاجتماعية والسياسية وليست مالية عامة تحقق الأولـويـات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية بيد أن تغيير هذا الحال يمثل حلقة أو جزءاً من بناء شامل للنهوض الاقتصادي والاجتماعي الذي سنتكلم عنه في مقالات قادمة.

انتشار السلاح وقتل الأبرياء

ناجي عبدالله الحرازي

> لا يختلف اثنان من عقلاء اليمن على أن انتشار السلاح في اليمن يعد سبب رئيسيا لحوادث القتل المؤلمة التي نتابع أخبارها بشكل شبه يومي..

ولن يختلف اثنان من عقلاء اليمن أيضا على أن أفضل وسيلة للتقليل من حوادث القتل هذه هي وضع حد لهذه الظاهرة السلبية ، وتنظيم حيازة وحمل السلاح وفقا لقانون صارم لايفرق بين الناس ..

قانون يحترمه الجميع ويلتزم به كبار القوم قبل صغارهم..

سواء كان هذا القانون هو ذلك المطروح أمام مجلس نوابنا الموقر منذ سنوات طويلة دون أن يقر وكأننا أمام معجزة ، أو قانون جديد تتم صياغته بروح جديدة تستلهم مأساة الشابين خالد الخطيب وحسن أمان ،ومآسي العشرات بل والمئات ممن لقوا مصرعهم وهم في قارعة الطريق..

والمشكلة أننا طالما سمعنا خلال العقود الثلاثة الماضية وربما منذ السنوات الأولى لثورتي سبتمبر وأكتوبر أن هناك حملات متواصلة للحد من ظاهرة انتشار السلاح وخاصة في مدننا الرئيسية، وطالما سمعنا أن من أهم مهام نقاط التفتيش المنتشرة داخل المدن وخارجها وضع حد لانتشار السلاح والتأكد من أن من يحمل سلاحا ما لديه تصريح ما من جهة مسئولة،لكن مع كل ذلك ظلت حوادث القتل العمد أو غير العمد تقض مضاجعنا بين حين وآخر ، وآخرها ماتعرض له الفقيدان خالد محمد الخطيب وحسن جعفر أمان مؤخرا في أحد الشوارع الرئيسية بالعاصمة صنعاء، وحتى وإن كان الحادث عرضيا وغير مقصود كما قد يطرح البعض ، فكيف بالله عليكم يسمح لمطلق أو مطلقي النار على الفقيدين بالتحرك بحرية بأسلحتهم داخـل صنعاء المـرور بنقاط

ماتعرض له خالد الخطيب وحسن أمان وغيرهما من ضحايا حوادث إطلاق الرصاص بشكل عشوائي في الماضي والحاضر ، يعد وصمة عار في جبين المجتمع اليمني ، ولابد من وضع حد له، وهنا لابد أن نتذكر العديد من المحاولات التي بذلت منذ سنوات عديدة من أجل وضع حد لانتشار السلاح ، ومنها تلك المسيرة التي نظمها قبل عدة سنوات حشد من سكان العاصمة صنعاء وتوجهوا بها إلى مقر مجلس نوابنا الموقر ..

التفتيش التي نعلم علم اليقين أنها تنتشر في كل شارع من شوارع العاصمة ؟؟

وحتى لو افترضنا جدلاً أن حملة السلاح في موكب العرس ذاك كانت لديهم تراخيص بحمل السلاح ، فهل يمنحهم الترخيص حق قتل الشابين بدم بارد وإطلاق الرصاص وسط الشارع وأثناء سير موكب فرح ، هكذا بدون مبرر يقبله العقل ، وبدون مراعاة لماهو متعارف عليه ..

ففي شرع القبائل والعرف والتقاليد لا يمكن إطلاق النار بشكل عشوائي على من هب وهب ، ولايمكن استخدام السلاح في المدن أو الهجر (بكسر الهاء وفتح الجيم).

وفي قوانين الدنيا يمنح ترخيص شراء وحمل السلاح فقط لدواع الدفاع عن النفس أولاً ..

ماتعرض له خالك الخطيب وحسن أمان وغيرهما من ضحايا حوادث إطلاق الرصاص بشكل عشوائي في الماضي والحاضر ، يعد وصمة عار في جبين المجتمع اليمني ، ولابد من وضع حد له، وهنا لابد أن نتذكر العديد من المحاولات التي بذلت منذ سنوات عديدة من أجل وضع حد لانتشار السلاح ، ومنها تلك المسيرة التي نظمها قبل عدة سنوات حشد من سكان العاصمة صنعاء وتوجهوا بها إلى مقر مجلس نوابنا الموقر ..

حينها سمعنا امين العاصمة صنعاء الأسبق ووزير الدولة الأخ العزيز احمد الكحلاني ، والذي كان بين الصفوف الأولى للمشاركين في المسيرة - سمعناه يقول:

هذه المسيرة الرمزية تعبير عن الحاجة الملحة لمنع السلاح خاصة من المدن الرئيسية..ذلك أن ظاهرة أنتشار السلاح تعد عائقا امام تحقيق اية تنمية حقيقة وأمام الإستثمار وتشوه سمعة البلد.

بعد تلك المسيرة سمعنا من بعض المشاركين في اللجنة المنظمة للمسيرة ان هناك ترتيبات لعقد مؤتمر حول السلاح في اليمن..لكن ذلك المؤتمر لم ير النور

وبعد تلك المسيرة أيضا أقر مجلس النواب اليمني منع حمل السلاح في العاصمة صنعاء والمـدن الرئيسية، وكلف وزارة الداخلية بتطبيق قانون حمل السلاح المعمول به حينئذ في أقرب وقت ممكن على خلفية مصرع النائب الراحل محمد شمر .

وبعد تلك المسيرة وقعت الكثير من الحوادث المؤلمة ..

لكن وحتى يومنا هذا لم نشهد تحسنا يذكر ، حيث مازالت الأسلحة تنتشر في العاصمة وفي المدن الرئيسية ..

ومعها تستمر حيرتنا وتتواصل دعواتنا بأن نشهد اليوم الذي تختفي فيه هذه الأسلحة ويوضع حد لحزننا على ضحاياها.

من السبت الى السبت

لمصلحة من يحدث هذا؟!

أحمد الأكوع

نعتقد جازمين أن هذا يحدث لمصلحة المرتشين والمصابين بالشذوذ المالي والمخربين وذوي الضمائر الميتة وهذا في الفئة التي قد لا تستطيع أن تحقق مطامعها إلا في ظل الحاكم الفرد سواء كان شخصا أم حزبا

الإنسان اليمني مكافح ومناضل دائما وأبـداً من أجل أن يعيش عيشة هنا وسعادة والإنسان اليمني يبحث عن رزقه من وسط الصخرة الصماء وفي سبيل الحصول على لقمة العيش الحلال ولكنه يرى أمامه الحواجز تقف حجر عثرة في كل وقت وحين وقد حكم هذا الإنسان لأكثر من خمسين سنة وكل هذه السنوات لم تثمر إلا الغلاء الفاحش واختفاء السلع والفقر هنا وهنا وانتشار الرشوة والفساد هبوطا متواليا لسعر الريال ونقصانا في واردات المغتربين وارتفاعا متصاعدا في المديونية كل تلك حقائق يضج منها المجتمع وتتكلم عنها بعض الصحف الرسمية وغير الرسمية ولمصلحة من ما يحدث هذا في اليمن؟؟

نعتقد جازمين أن هذا يحدث لمصلحة المرتشين والمصابين بالشذوذ المالي والمخربين وذوي الضمائر الميتة وهذا في الفئة التي قد لا تستطيع أن تحقق مطامعها إلا في ظل الحاكم الفرد سواء كان شخصا أم حزبا وإذا استمر الحال على هذا المنوال فسيأتي اليوم الذي يقول الناس فيه ماذا عملت لنا الوحدة؟ ثم ماذا قادتنا الوحدة؟ ولعل هذا السؤال قد طرح اليوم قبل الغد وقد يحملون الوحدة مسئولية ما يحدث رغم أن الوحدة من هذا كله بريئة براءة الذئب من ابن يعقوب، أن هذه الأوضاع هي التي خلقت الحقد والكراهية بين الناس والحقد كما يقال أقبح أخلاق البشر ولا يمكن أن ينمو مجتمع في ظل صراع الطبقات أو صراع الأفراد وإنما ينمو المجتمع في ظل المحبة والتعاون والتكاتف. وكتاب الله وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم، يدعوان إلى قوله تعالى: "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا" وقوله تعالى:"ولا تنازعوا فتفشلوا" ..ونعوذ بالله أن يصل بنا الحال إلى أن يصبح المجتمع ينظر إلى ماضيه بعين الكراهية وإلى حاضره بعين التشاؤم وإلى مستقبله بعين الخائف ثم نختلق للشعب أعداء وللثورة أعـداء وللتطور أعـداء كما يقول البعض وللخير أعداء ويجد المرء نفسه يعيش في محيط كله أعداء أرضه وشمسه وهواءه..

شعـــر

أمي للبردوني :

تـركـتـنـي هـهـنـا بـيـن الـعـذاب
ومضت يـا طـول حزني واكتئابي
تـركـتـنـي لـلـشـقـاء وحـدي هنا
واسـتـراحـت وحـدهـا بـين الـتراب
حـيـث لا جـور ولا بـغـي ولا
ذرة تـنـبـئ بـالـخـراب

منظمات هات!!

محمد العزيزي

إن دعم الحكومة لهذه المنظمات وتسهيل حصولها على الترخيص يأتي من باب إدراك الدولة بأهمية إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية

لاشك بأن ما سنتطرق إليه قد لا يحلو للبعض و سيعتبره جزءاً من الحسد لما تحققه منظمات هاتي هات من دولارات .. لا يهم .. لأن المهم أن يعرف القارئ أن هناك ما يقارب 8000 منظمة وجمعية منحتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ترخيص مزاولة المهنة تحت مظلة منظمات المجتمع المدني ؛ والمحزن أيضاً أن هناك عدداً غير معرف من هذه المنظمات تعمل وتمارس نشاطات مختلفة خفية بدون ترخيص أو علم وزارة العمل ..

هناك من يرى أن هذا العدد الهائل من المنظمات المتواجدة على الساحة اليمنية هو بفعل الانفتاح و الديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية أيضاً؛ ويعتبر البعض دور منظمات المجتمع المدني شريكاً في التنمية المجتمعية في التخفيف من الفقر وتوفير فرص العمل والتخفيف من البطالة .

لكن الذي يتضح أن الدور الذي تقوم به في المجتمع ضعيف ومحدود لنشطاء المجتمع المدني كقيادات أو أعضاء إلى جانب التسابق والتنافس بين أصحاب هذه المؤسسات الأهلية أو المجتمعية المدنية على التمويل الأجنبي ؛ الأمر الذي جعل نشاطهم أقرب إلى الارتزاق منه إلى العمل المدني التنموي الطوعي .. والمتتبع لأوضاع منظمات المجتمع المدني في بلادنا يلحظ وللوهلة الأولى أنها مجرد ظاهرة عددية وكمية يقابلها تدن في حجم فاعليتها كشريك للحكومة في عملية التَّنمية .. ولذلك فإن دعم الحكومة لهذه المنظمات وتسهيل حصولها على الترخيص يأتي من باب إدراك الدولة بأهمية إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية اعترافا منها بأنه لم يعد من الممكن مواجهة كل التحديات وتحقيق تنمية شاملة للمجتمع بمفردها .

إذا فمن الواضح والجلي أن هذا الكم المفرط وغير الطبيعي في عدد المنظمات غير الحكومية رغم إيقاف وزارة الشؤون الاجتماعية منح تصاريح وتراخيص المزاولة وتهافت الكثير من الناشطين على تأسيس منظمات جديدة، ماهو إلا دليل قاطع لسوء المقاصد ولهث هؤلاء وراء المصالح والمكاسب المادية التي تحصد وبالعملة الصعبة دون رقيب أو حسيب، ضاربين بالمبادئ ومصالح أفـراد المجتمع الذي أسست هذه المنظمات من أجله عرض الحائط ..